



تقدير موقف

## ليبيا: تحديات بناء الدولة في الذكرى الثالثة للثورة

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | فبراير ٢٠١٤

لبيبا: تحديات بناء الدولة في الذكرى الثالثة للثورة

سلسلة: تقدير موقف

وحدة تحليل السياسات في المركز العربي | فبراير ٢٠١٤

جميع الحقوق محفوظة لمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٤

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. إضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البديل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، سواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للشخصيات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخططٍ من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

---

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: ٨٢٦ - منطقة ٦٦

الدفنة

ص. ب: ١٠٢٧٧

الدوحة، قطر

هاتف: +٩٦٣ ٤٤١٩٩٧٧٧ | فاكس: +٩٦٣ ٤٤٨٣١٦٥١

[www.dohainstitute.org](http://www.dohainstitute.org)

## المحتويات

- ١ مقدمة
- ١ سياقات الأزمة الأخيرة
- ٣ تحديات تواجه بناء الدولة
- ٥ إلى أين تتجه الأزمة؟

## مقدمة

بادر اللواء خليفة حفتر القائد العام السابق للقوات البرية الليبية، مدفوعاً بقوّي رأت أنها هُمشت خلال فترة ما بعد الثورة، إلى إصدار بيان يوم ١٤ شباط / فبراير ٢٠١٤ اصطلاح على تسميته "انقلاباً تلفزيونياً". فقد أعلن حفتر في شريط مصوّر وُرِّع على وكالات الأنباء تجميد عمل المؤتمر الوطني العام والحكومة، إضافةً إلى الإعلان الدستوري المؤقت وتشكيل هيئة رئاسية تتولى حُكم البلد حتى موعد إجراء انتخابات جديدة، وبذا ذلك محاولةً للسير على خطى الانقلاب العسكري الذي حصل في مصر في تموز / يوليو الماضي. وعلى الرغم من مسارعة السلطات الليبية إلى نفي حصول انقلاب، وإصدارها مذكرة اعتقال بحق حفتر، فإنّ الحادثة أظهرت أنَّ أمراً ما يُبيّن للمؤسسات الليبية المنتخبة، كما بيّنت حجم التحديات التي تواجه عملية بناء الدولة، وهي في حالة ليبّا تعني بناء دولة فعلاً، وليس إعادة بنائها. وهذه المهمة صعبة، وتحتاج إلى حرص شديد في التعامل مع المؤسسات الوليدة.

## سياقات الأزمة الأخيرة

جاء ما سُميَّ "المحاولة الانقلابية الفاشلة" في سياق سعي بعض القوى غير الراضية عن تطور المسار الانتقالي في البلاد لاستغلال الاستياء الشعبي الناجم عن ترديّ الحالة الأمنية، والسياسية، والاقتصادية التي غالباً ما تصاحب المراحل الانتقالية؛ من أجل تعزيز نفوذها والانقضاض على السلطة، علمًا أنَّ هذه القوى لا تملك برامج سياسية بديلة، أو حلوًا عمليةً لمشاكلات ليبّا، بل يطغى على تحرك رموزها الطموح الشخصي المعتمد على تحالفات مع جهات خارجية ترعى قوى الثورة المضادة في أكثر من دولة، وتعارض مسار التحول الديمقراطي في أنحاء المنطقة.

فمنذ أن أعلن المؤتمر الوطني العام، في مطلع شهر شباط / فبراير ٢٠١٤، تعديلاتٍ ثمّدد مهماته التي كان يفترض أن تنتهي في السابع من الشهر نفسه، اندلعت موجة من الاحتجاجات التي طالبت برحيل المؤتمر العام، نظرًا إلى فشله في صوغ دستور جديد في الآجال المحددة في الإعلان الدستوري الأول. وعبر المحتجون في كلٌّ من طرابلس، وبنغازي، ومدن أخرى، عن رفضهم لخريطة الطريق التي أقرّها المؤتمر في جزئين؛ أحدهما يمنح لجنة الستين فرصة إعداد الدستور، لتنتهي أعمالها خلال ثلاثة أشهر،

والآخر متعلق بالدعوة إلى انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة في حال فشل اللجنة المذكورة في إعداد الدستور الجديد.

ولم تنج حكومة علي زيدان من المطالبة بالرحيل بحجج عجزها عن السيطرة على الميليشيات المسلحة والخلص من العصابات التي أسست إبان حكم العقيد القذافي، وارتبطة بنظامه، وما زالت تحاول زعزعة استقرار ليبيا، يضاف إلى ذلك فشل هذه الحكومة في إدارة الملف الاقتصادي وإيجاد الخدمات المعيشية. ولكن لئن كانت تلك المطالب كلها حقوقاً، فإنه من غير الجائز تلبيتها من خلال تقويض المؤسسات الوحيدة القائمة على المستوى الوطني؛ أي الحكومة والبرلمان.

وعلى الرغم من تراجع المؤتمر الوطني العام عن قرار التمديد لنفسه، ومن دعوته إلى انتخابات مبكرة في "أسرع وقت"، فضلاً عن دعوة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات الليبيين إلى الإدلاء بأصواتهم يوم ٢٠ شباط / فبراير لاختيار لجنة الستين المنوط بها صوغ الدستور، فإن بعض الأطراف أصرت على التصعيد؛ من ذلك، مثلاً، أن الثنين من كتائب الزنتان الكبيرة وجهتا يوم ١٨ شباط / فبراير إنذاراً طالبتا فيه المؤتمر الوطني العام بحلّ نفسه، وإخلاء مقاربه، خلال خمس ساعات. وعلى الرغم من فشل الإنذار في ما اصطلاح على تسميته بالمحاولة الانقلابية الثانية؛ بسبب تمسُّك المؤتمر الوطني برفضه إدخال البلاد في حالة فراغ دستوري، والتفاف قوى عديدة حوله - بناءً على أنه المؤسسة الوحيدة المنتخبة - بدا واضحاً إصرار قوى محسوبة على "تحالف القوى الوطنية" الذي أسسه محمود جبريل (الذي كثُف ظهوره الإعلامي قبل المحاولات الانقلابية) على إطاحة المسار الديمقراطي، لاعتقادها أنه لا توجد فرص كبيرة لها في الانتخابات العامة المقررة في وقت لاحق من هذا العام، أو لأنها غير قادرة أصلاً على الترشح للانتخابات؛ بموجب قانون العزل السياسي الذي حظر على كل من عملوا في الشأن العام خلال فترة حكم القذافي تولي مناصب عامة، أو الترشح لها.

لقد أبرزت التطورات الأخيرة مدى ضعف المجتمع المدني والسياسي الليبي (بما فيه الأحزاب) بسبب استبداد فريد من نوعه. وما زاد الأمور سوءاً تبلور خريطة سياسية جعلت من القوى المحلية والمناطقية لاعباً أول في المعادلة السياسية الجديدة. وتتمثل هذه القوى بالمجالس المحلية، والتجمعات القبلية، والميليشيات المسلحة. فتمكنَت هذه القوى من زيادة نفوذها، ومن التأثير في الحياة السياسية الليبية، على حساب بناء مؤسسات على المستوى الوطني، وخصوصاً في قطاعي الأمن والجيش.

لقد دفع الصراع الذي احتم بين القوى المحلية والنخب السياسية التي يضمها المؤتمر الوطني العام (البرلمان المنتخب) بكثير من القيادات السياسية البارزة إلى الخروج من المعادلة إما بطريقية الانتخابات، وإما بالضغط الشعبي، وإما بموجب قانون العزل السياسي.

لكن بعض هؤلاء المبعدين، من رموز العمل السياسي في المرحلة السابقة - بدلاً من أن يساهموا في دعم عمل المؤسسات الوطنية الوحيدة القائمة مساهمةً تضمن انتهاء المرحلة الانقلابية انتهاءً سلساً، وتصل بالبلاد إلى بَرِّ الأمان - اعتمدوا خطاباً إعلامياً تحريضياً يُظهر مراةً وإحباطاً ناتجين من الإقصاء عن العمل السياسي، بحجة العمل في إطار النظام السابق، كما جرى الأمر مع محمود جبريل الذي عمل مع سيف الإسلام القذافي حتى بداية الثورة. إلا أن التحديات والمشكلات المعقدة التي تواجهها ليبيا حالياً غير مرتبطة بالنقاشات التي خاضها هؤلاء، بل في سعيهم للتخلص من تأثير الثوار في عملية صنع القرار منذ بداية الثورة. حتى أنهم اتهموا دولـاً عربية، ولا سيما قطر، بأنها تدعم التيارات الإسلامية، لأنها رفضت دعم هذا المسعي، على الرغم من أن الدوحة كانت، عملياً، عاصمتهم التي عملوا منها خلال الثورة، وأن محطة التلفزيون القريبة من خطهم "قناة ليبيا لكل الأحرار" التي تبث منها، ما زالت شاهداً حياً على ذلك.

لقد طغت النزعات الفردية حتى على مواقف صحيحة أطلقها أشخاص مثل محمود جبريل، وفي صدارتها ضرورة استيعاب الثورة في المؤسسة العسكرية والأمنية؛ لأنه لا يمكن أن تقوم للدولة قائمة من دون احتكار السلاح والعنف الشرعي. ومن هذا المنظور فإن تدمير المؤسسات المنتخبة ديمقراطياً، والنزعة الاستحواذية البعيدة عن التسويات، لا يقلّن خطراً عن فوضى السلاح؛ مادامت هذه النزعة وذلك التدمير يعنيان تدمير القاسم المشترك الذي يمكن من ضبط فوضى السلاح، ومن تشكيل الجيش وغيره من المؤسسات المؤهلة.

## تحديات تواجه بناء الدولة

شكلت المحاولة الانقلابية الفاشلة الأخيرة مؤشراً جديداً دالاً على حالة الفراغ السياسي، والدستوري، والأمني التي تعيشها ليبيا، واتّضحت في الهزّات الأمنية المتلاحقة، وكان أبرزها سيطرة مجموعات مسلحة قريبة من مجلس "برقة" بزعامة إبراهيم الجضران على ثلاثة موانئ لتصدير النفط، في شهر تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٣، ومطالبتها بزيادة حصة شرق ليبيا من العائدات النفطية. وقد تركت هذه العملية في

يد جماعات مسلحة خارجة عن سلطة الدولة، وذات طموحات انفصالية، موانئ تصل قدرتها التصديرية إلى ٦٠٠ ألف برميل من النفط يومياً؛ أي ما يمثل نصف إنتاج ليبيا<sup>١</sup>.

وكان الجضران استولى سابقاً مع جماعته المسلحة على هذه الموانئ خلال الثورة على العقيد القذافي واستفاد منها في تصدير النفط لحساب الثوار ، لكنه استخدم جزءاً من هذه العائدات أيضاً لمصلحته؛ فقد قام ببناء مجموعة مسلحة خاصة به، لم تثبت أن تحولت إلى قوة عسكرية يستند إليها مجلس برقة الذي يرأس الجضران مكتبه السياسي في دعوته إلى إنشاء دولة فيدرالية.

وعلى الرغم من أنّ الحكومة تمكنت من حظر تصدير النفط بإغلاق المنافذ البحرية ومنع أيّ سفينة من الرسو أو التحميل، فإنّ استمرار بقاء الموانئ خارج سيطرتها يشير إلى مدى الضعف الذي يعتري الدولة الليبية نتيجة عدم التمكن من بناء جيش وطني قادر على الحفاظ على وحدة البلاد وفرض الأمن والاستقرار في أرجائها.

وفي الوقت الذي أغلقت فيهمجموعات مسلحة موانئ تصدير النفط في الشرق، أدّت الاضطرابات السياسية غرب البلاد، علاوةً على سيطرة الميليشيات، إلى تعطيل خط أنابيب يربط حقلين كبيرين للإنتاج بمحطات التصدير، وتكررت إضرابات عمال منشآت النفط وحراسها بسبب الأجر و/oأوضاع العمل في هذا القطاع الحيوي الذي يعتمد عليه اقتصاد البلاد. ومن نتائج ذلك تهديد الاقتصاد الوطني بتأثيرات كارثية، وقد ان ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي، و ٩٠ بالمئة من موارد الخزينة العامة، وفي ذلك تقويض لقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها.

من جهة أخرى، في الوقت الذي تواجه فيه الحكومة تحديات سياسية وأمنيةً متามيةً على مستوى البلاد، فإنّ قدرتها على السيطرة على الميليشيات التي يفترض أنها تخضع لها تتراخي. فعلى الرغم من وقوع عدد كبير من هذه الميليشيات التي تشكلت إبان الثورة تحت سيطرة وزارة الداخلية أو الدفاع، كما هو الشأن بالنسبة إلى كتيبة الصواعق، وكتيبة الفقعاع، فإنها مازالت تحافظ بهيكليتها الخاصة وتتخذ قراراتها بمعزل عن الجهات الرسمية. فهذه الأوضاع الأمنية غير المستقرة تحدُّ، على نحو متزايد، من قدرة الدولة على فرض

<sup>١</sup> [http://mideastafrica.foreignpolicy.com/posts/2014/02/03/federalism\\_and\\_libyas\\_oil](http://mideastafrica.foreignpolicy.com/posts/2014/02/03/federalism_and_libyas_oil)

هييتها في جميع المجالات، ولا سيما في النظام القضائي الذي لا يملك القدرة على تنفيذ قراراته؛ لأنه لا يستند إلى قوى أمنية مهنية، وغير متحزبة، للاضطلاع بمهاماته التنفيذية، خصوصاً مع استمرار حالة الصراع والتجاذب المتعلقة بمشروع الدستور، وشكل الدولة، ونظامها السياسي، وسائل العدالة الانتقالية، وقانون العزل السياسي، والمصالحة الوطنية.

## إلى أين تتجه الأزمة؟

نظراً إلى التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تواجهها البلاد، ونظرًا إلى الخلاف المحتدم بشأن شرعية استمرار المؤتمر الوطني العام في ممارسة مهماته، قرر المؤتمر التراجع عن التمديد لنفسه، وتقرير موعد الانتخابات، وهو الخيار الأسلم؛ فالخضوع لإذارات مليشيات مسلحة ومطالبتها المتعلقة بالرحيل، من دون إيجاد بديل، يعني إدخال البلاد في حالة فراغ دستوريٍّ ينجم عنه تدهور كبير في الوضع الأمني، علمًا أنَّ الذهاب إلى انتخابات من دون الاتفاق على قواعد الحكم وأسسه - عبر صوغ الدستور أولاً - خيار يحمل في ثناياه أيضاً خطأً مترافقاً بالديمقراطية وبوحدة البلاد في آنٍ واحدٍ.

من ثمَّة، إذا لم تسارع النخب الليبية إلى التوافق، وإلى وأد خلافاتها والتضحيّة بجزء من تطلعها الفئوية؛ من أجل إعادة بناء الدولة التي غيّبها نظام القذافي طوال أكثر من أربعة عقود، فسوف تتحول ليبيا إلى دولة فاشلة، أو دول فاشلة عديدة، تحكمها مليشيات تفرض شريعتها بقوة السلاح. وهذا الأمر يصحُّ في شأن التيارات الإسلامية وغير الإسلامية، والقبائل، والنخب المدينية أيضًا.

لا يمكن إدارة ليبيا إذن، تمهدًا لإعادة بناء الدولة، من دون تنازلات تقدمها القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة. وتاريخياً عرفت القبائل الليبية برفضها لغة العنف في ما بينها، وكانت في المدن الليبية والمنافي نخبٌ مدنية، قادرة على التوصل إلى تسویات وحلول وسطى. وبناءً على ذلك فإنَّ ما يجب أن يحكم سلوك النخب السياسية والأمنية الليبية، في مثل هذه الأحوال، الحرص على المؤسسات الوطنية، والمصلحة العامة، ووحدة الدولة قبل أي شيء آخر، وعدم السماح لأي جهة - مهما كان توجُّهاً - بفرض نفسها بطريقة القوة؛ لأنَّ ذلك سوف يدخل البلاد في أتون صراع أهليٍّ مُدمِّرٍ، وخاصة أنَّ السلاح في المجتمع الذي تحكمه الروابط التقليدية؛ القبلية، أو الجهوية، أو المناطقية، أمرٌ متاحٌ.